كلمة البروفسور الأب سليم دكّاش اليسوعيّ،
في ندوة في مركز الدراسات الحقوقيّة للعالم العربي (CEDROMA)،
كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة القدّيس يوسف،
يوم الثلاثاء، الواقع في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٢.

أودّ بدايةً أن أقدّم شكري وامتناني لحضرة مدير مركز الدراسات الحقوقيّة للعالم العربيّ (CEDROMA) وفريق العمل الذي اجتهد لإعداد هذه الندوة تحت عنوان "حريّة الرأي والتعبير بين المحرّم والمباح". ولا شكّ أنّ اختيار هذا الموضوع الهامّ له مبرّراته ودوافعه على أكثر من صعيد، منها القانونيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والنفسيّة وغيرها من المؤثّرات. فقضيّة ممارسة الحريّة وخصوصًا حريّة الرأي هي قضيّة عالميّة وفكريّة بامتياز، ولأنّها قضيّة عالميّة، فهي أيضًا قضيّة تتجسّد في كلّ مكان وبالتالي إنّها قضيّة محليّة ووطنيّة ومواطنيّة على حدٍّ سواء.

ربّما ننظر إلى حريّة الرأي كمطلب أساسيّ ومبدأ أساسيّ في منظومة الحريّات، إلاّ أنّها أيضًا نتيجة لا منطلق فقط، إذ إنّ هذه الحريّة مرتبطة بالتربية على ممارسة الحريّة وتطبيق القوانين المرعيّة ومرتبطة أيضًا بالمكتسب الأخلاقيّ الفرديّ والجماعيّ.

ويبقى أنّ هذه الحريّة في وطني هي ضحيّة،

فباسم العفويّة وضرورة عدم قهر العفويّة، نقول ما لا يقال ونسببّ الجروح والانطواء على الذات،

وباسم الحريّة الفلسفيّة المطلقة التي لا حدّ لها، يصرّح البعض بأمور (على الشاشات وغير الشاشات) تهدّد المنظومة العائليّة والقواعد الاجتماعيّة الجيّدة التي تخدم انتظام المجتمع.

ولأنّه من الضروريّ في السياسة تقزيم الآخر وتحجيم دوره ولأنّه من الضروريّ أنّ يصبح السياسيّ قائدًا وزعيمًا مطلقًا، فيصبح من الضروريّ أيضًا إطلاق العنان لمختلف الآراء والتحديّات والأقوال التي لا تبني وطنًا ولا تقيت مواطنًا،

وأيضًا باسم المحافظة على التقاليد وعلى الانتظام العامّ خوفًا من الضياع والفلتان، يقوم البعض بقهر حريّة التعبير والرأيّ، وبالتالي يقضي على كلّ محاولة ابتكار وخلق وإبداع.

من هذه المقاربات نستمع إلى آراء صريحة في هذا الموضوع من رجالات كبار صالوا وجالوا في بحثهم عن المعقول واللامعقول في قضيّة حريّة الرأيّ والتعبير، فأشكرهم على مساهماتهم وإضاءاتهم على هذا الموضوع.

ويبقى أنّ كليّة الحقوق التي تحتفل هذه السنة بعيد تأسيسها المئويّ الأوّل بما أنّها باشرت التدريس في السنة ١٩١٣ إلى جانب كليّتين ثانيتَين في الجامعة هما كليّتا الطبّ ذي المئة والثلاثين سنة وكليّة الهندسة، فهذه الكليّة سوف تبقى كمّا عوّدتنا رائدة في رسالتها الوطنيّة في الفكر والتعليم على الحقوق والواجبات والقوانين وتبقى وطنيّة كمّا عوّدتنا في مسيرتها لإعلاء شأن لبنان فيكون كما كان منذ القرن الأوّل للمسيح السيّد، ومنذ الحقبة الرومانيّة، مقرًّا ثابتًا لكليّة حقوقيّة تكون منارة إشعاع لحقّ الإنسان في الحياة وفي الدفاع عنه وكذلك تكون مدرسة في بناء المواطنيّة الحقّ والإنسانيّة السمحاء.